



الشمول المالي دراسة تحليلية لدول عربية

Financial inclusion an analytical study of Arab countries

مسعودي عبد الهادي

قنون رشيد*

جامعة عمار ثليجي الأغواط،

مخبر الدراسات الاقتصادية والقانونية،

الجزائر

المركز الجامعي آفلو، الجزائر

a.messaoudi@lagh-univ.dz

r.guennoune@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/04/10

تاريخ الإرسال: 2025/03/08

ملخص:

تتناول هذه الدراسة واقع الشمول المالي في الوطن العربي من خلال تحليل تجارب بعض الدول العربية، حيث تعالج إشكالية واقع الشمول المالي في الوطن العربي والتحديات التي تعيق تحقيقه، تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي، تقييم مستوى النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية، وتحديد العوامل المؤثرة على اندماج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات المستمدة من تقارير المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد العربي، لتحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية المختارة. وأظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً بين الدول العربية في مستويات الشمول المالي، حيث تحقق بعض الدول تقدماً ملحوظاً في استخدام التكنولوجيا المالية، بينما تعاني دول أخرى من ضعف البنية التحتية ونقص الوعي المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المنتجات المالية، تحسين البنية التحتية الرقمية، وتوسيع استخدام الخدمات المالية الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، خدمات مالية، تكنولوجيا مالية، اندماج مالي، تنمية اقتصادية.

Abstract:

This study explores financial inclusion in the Arab world by analyzing the experiences of selected countries, it examines the development of financial inclusion and the challenges hindering its progress. The study aims to assess financial inclusion indicators, evaluate access to formal financial services, and identify factors affecting the integration of marginalized groups into the financial system.

Using a descriptive-analytical approach, the study relies on data from international financial institutions, including the World Bank and the Arab Monetary Fund, to analyze financial inclusion in Arab countries.

The findings highlight disparities in financial inclusion levels. While some countries have advanced in adopting financial technology, others face weak infrastructure and low financial awareness. The study recommends enhancing financial inclusion by developing financial products, improving digital infrastructure, and expanding electronic financial services to support sustainable economic development.

Key Words: Financial inclusion, Financial services, Financial technology, Financial integration, Economic development.

JEL Classification : G21, O16, E44

*مرسل المقال: قنون رشيد (r.guennoune@cu-aflou.edu.dz)



مقدمة:

يعد تعميم الخدمات المالية والمصرفية عنصرا أساسيا في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا، مثل ذوي الدخل المحدود، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفئات المهمشة التي تعاني من نقص في الخدمات المالية الرسمية، يتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة وفعالة عبر القنوات الرسمية، مع ضمان تكلفتها المعقولة لتجنب الاعتماد على القنوات غير الرسمية التي غالبا ما تكون مرتفعة التكاليف وتفتقر إلى الرقابة اللازمة.

في هذا الإطار، أصبح تعزيز الشمول المالي هدفا رئيسيا في السياسات الاقتصادية الدولية، حيث تبنت مجموعة العشرين (G20) استراتيجيات لدعمه عالميا، مؤكدة على أهمية التحول الرقمي المالي كأداة لضمان وصول الأفراد والأسر بغض النظر عن مستوى دخلهم إلى الخدمات المالية التي تساهم في تحسين أوضاعهم المعيشية. ورغم هذه الجهود، لا يزال العديد من الأفراد، خاصة في الدول العربية يعانون من الإقصاء المالي بسبب اعتمادهم على الاقتصاد غير الرسمي وافتقارهم إلى الحسابات المصرفية ووسائل الدفع الحديثة، مما يحد من قدرتهم على إدارة أموالهم بكفاءة، ويشكل النفاذ إلى الحسابات البنكية خطوة محورية نحو إدماجهم في النظام المالي الرسمي، حيث يتيح لهم حفظ أموالهم، إجراء المعاملات المالية، والاستفادة من الخدمات الرقمية التي تساهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، ومن هنا وجب طرح إشكالية ما هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية واثراء النقاش في هذه الدراسة نقوم بطرح التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار النظري للشمول المالي وما أهميته في الوطن العربي؟
 - ما هي أبعاد الشمول المالي وكيف يمكن قياس مدى تأثيره على الفئات المختلفة من المجتمع؟
 - ما هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟ وما هي التحديات والفرص التي تواجهه في الوطن العربي؟
- أهمية الدراسة:** تكتسب أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع الشمول المالي الذي أصبح محورا رئيسيا في العديد من السياسات الاقتصادية العالمية فالتجارب الدولية أثبتت أن توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة يساهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي على مستوى الدول حيث يساعد على تقليل المخاطر المالية التي قد تنشأ بسبب التفاوت في الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية كما أن الشمول المالي يعد عاملا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى الأدوات المالية التي تساهم في تحسين إنتاجهم وزيادة قدرتهم على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الشمول المالي يساعد في رفع الكفاءة المالية للنظام الاقتصادي ككل فتمكين الأفراد من الوصول إلى القنوات المالية الرسمية يعزز من القدرة على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية ويزيد من مستوى الشفافية في المعاملات المالية الأمر الذي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل تكاليف المعاملات المالية غير الرسمية وفي الوقت ذاته يعزز من الثقة في النظام المالي.



من جهة أخرى لا تقتصر فوائد الشمول المالي على الأبعاد الاقتصادية فحسب بل يمتد تأثيره ليشمل تحسين الحالة المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء منهم حيث يتيح لهم الوصول إلى خدمات مالية ميسرة تساهم في تنظيم حياتهم المالية وتمكينهم من تحقيق الاستقرار المالي الشخصي من خلال توفير وسائل للدخار والتأمين بالإضافة إلى تمكينهم من الوصول إلى القروض التي تساعد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتنمية الشخصية والمهنية. وبذلك يعد الشمول المالي أداة أساسية ليس فقط لتحسين جودة الحياة للأفراد ولكن أيضاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية فالتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في الحد من الفقر ويعزز من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المختلفة ويعزز من فرص النمو المستدام والشامل.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الشمول المالي أداة محورية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توسيع قاعدة العملاء في النظام المالي الرسمي مما يقلل من الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية ويحد من المخاطر المالية المرتبطة بها كما يعمل الشمول المالي على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات مما يساهم في تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الشمول المالي في دفع النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل والخدمات المالية التي تحتاجها لتعزيز إنتاجيتها وتحقيق النمو كما يساهم في تحفيز الابتكار في القطاع المالي وتطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الفئات المختلفة. كما يتناول البحث عرض مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ويستعرض الواقع الحالي لهذه المؤشرات في الدول العربية مع تحليل تطور الوضع على مر السنين وإظهار الفجوات الموجودة في الوصول إلى الخدمات المالية بين مختلف الفئات الاجتماعية والجغرافية.

منهجية البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع الدراسة حيث يسمح هذا المنهج بتقديم وصف دقيق للظواهر المتعلقة بالشمول المالي وتحليل الواقع الراهن في الدول العربية من خلال دراسة العوامل المؤثرة في تطبيق الشمول المالي وكذلك تقييم فعالية السياسات المتبعة في هذا المجال يوفر المنهج الوصفي التحليلي إمكانية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشمول المالي ومن ثم تحليلها لتحديد أبعاد المشكلة وتوضيح التحديات والفرص التي تواجه الوطن العربي في هذا السياق كما يساعد في تقديم رؤى واضحة حول العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يحققها تطبيق الشمول المالي.

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

- الإطار النظري للشمول المالي وأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- محددات الشمول المالي ومؤشرات قياسه؛
- واقع الشمول المالي في الوطن العربي؛



I. الإطار النظري للشمول المالي وأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي:

1. ماهية الشمول المالي:

تمت الإشارة إلى الشمول المالي في العديد من التعريفات الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية مختلفة حيث كان من أبرز هذه التعريفات ذلك الذي أصدرته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والذي يعرف الشمول المالي على أنه ضمان وصول كافة فئات المجتمع بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة وشفافة وبتكاليف معقولة كما يتضمن هذا التعريف ضرورة توفير خدمات مالية متكاملة لكافة الأفراد والمؤسسات بحيث تكون تلك الخدمات متاحة للجميع بغض النظر عن القدرة المالية أو الوضع الاجتماعي. (الشرمان، صفحة 45). من جهة أخرى عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي كعملية تهدف إلى تعزيز الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرسمية التي تخضع للرقابة وتقديمها بأسعار معقولة وأوقات ملائمة مع احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء كما يتضمن هذا التعريف توسيع استخدام هذه الخدمات بين شرائح المجتمع المختلفة وبالأخص الفئات التي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي كجزء من المنهجيات المعتمدة. (الشرمان، صفحة 50)

يهدف الشمول المالي من خلال هذا التعريف إلى تعزيز الرفاه المالي للأفراد والمساهمة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع إذ أن توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويساعد في تقليص الفجوات المالية بين الأفراد كما يتيح لهم الفرصة لتحسين أوضاعهم المالية الشخصية مما يساهم في تحقيق استقرارهم المالي وزيادة قدرتهم على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني. (عبدالمعظم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 74). و عرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي على أنه توفير وإتاحة كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات عبر القنوات الرسمية المعترف بها وتشمل هذه الخدمات الحسابات المصرفية مثل حسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل التي تساهم في تسهيل العمليات المالية اليومية بالإضافة إلى خدمات التأمين والتمويل والائتمان التي تساهم في تعزيز الأمن المالي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة كما تشمل أيضا ابتكار خدمات مالية جديدة ومتنوعة تتناسب مع احتياجات مختلف الفئات من المجتمع بأسعار تنافسية وعادلة تسمح للأفراد ذوي الدخل المحدود بالوصول إليها واستخدامها بسهولة ودون عبء مالي كبير. (السن، صفحة 33/28)

ومن جانب آخر يتضمن الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والتأكيد على ضرورة تقديم خدمات مالية ذات جودة وكفاءة حيث يجب أن يكون المستخدم قادرا على إدارة أمواله ومدخراته بطريقة سليمة ومن خلال استراتيجيات مالية متوازنة تساهم في تحسين وضعه المالي بشكل مستدام هذه الحماية تشمل ضمان الشفافية في التعاملات المالية وتوضيح كافة الشروط المتعلقة بالخدمات المالية المقدمة للمستهلكين بحيث يتمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واعية وتجنب المخاطر المحتملة.



كما يسعى الشمول المالي إلى تقليل الفجوة بين الفئات المستفيدة من الخدمات المالية والفئات التي لا تستطيع الوصول إليها بسهولة حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية التي غالباً ما تكون أعلى تكلفة وأقل أماناً وتعتمد في الغالب على أسعار مرتفعة وشروط غير مواتية قد تؤدي إلى استغلال المستخدمين بدلاً من توفير حلول مالية تساعدهم في إدارة أموالهم بشكل فعال وبالتالي يسهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات وتقوية النظام المالي الوطني ككل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية. (عبدالمعظم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 76).

من جانبها، عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor CGAP) التي عرفت الشمول المالي بأنه الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الاقتراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية (عبدالمعظم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 78).

من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية (عبدالمعظم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 80).

2. أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي:

بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 بدأ الاهتمام يزداد حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث تبين أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على استقرار النظام المالي فعندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية التي تخضع للرقابة والإشراف يتم تقليل مخاطر التعامل مع المؤسسات غير الرسمية مثل بنوك الظل التي قد تؤدي إلى تقلبات مالية غير مرغوب فيها ومن ناحية أخرى عندما لا يتمكن الأفراد المحرومون من الحصول على الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية فإنهم يلجؤون إلى القنوات غير الرسمية التي غالباً ما تكون غير منظمة وتفرض شروطاً تعسفية ما يعرضهم لمخاطر مالية أكبر كما أن الشمول المالي يوفر السيولة المطلوبة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنمية مشاريعها ما يساهم في توفير فرص عمل جديدة وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي وتعتبر العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي علاقة تكاملية وطردية حيث أن توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل جميع الفئات في المجتمع يعزز استقرار النظام المالي كما أن توسيع قاعدة الودائع الاستثمارية لتشمل صغار المودعين يساهم في تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة نظراً لأن هذه الودائع تعد أكثر استقراراً. (عبدالمعظم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 81).

من جانب آخر فإن الشمول المالي يعزز فعالية الوساطة المالية من خلال توفير فرص أكبر لتجميع المدخرات لدى الأفراد الذين كانوا محرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي حيث يتمكن هؤلاء الأفراد من فتح حسابات



مصرفية والانخراط في الأنشطة المالية المختلفة بما في ذلك الادخار والاستثمار وهذا يساعد في زيادة حجم المدخرات المتاحة للمؤسسات المالية وبالتالي تحسين الأداء العام للبنوك من خلال تمويل المشاريع وتقديم القروض التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي كما أن توسيع نطاق الشمول المالي يتطلب توافر بنية تحتية مالية قوية ومؤسساتية من خلال وضع الأطر التنظيمية والتشريعية التي تضمن توفير الخدمات المالية بشكل شامل وعادل مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل إضافة إلى أن توفير خدمات مالية مبتكرة يساهم في تحسين تنوع الخدمات لدى المؤسسات المالية وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليل المخاطر المالية التي قد تواجهها هذه المؤسسات وتوفير مزيد من الأمان المالي للمستفيدين وبالتالي يعزز الاستقرار المالي بشكل عام. (عبد المنعم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 82).

يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصرين رئيسيين في عملية التنمية المستدامة، حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGS) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، على سبيل المثال يساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية (التمويل والادخار والتأمين)، إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي (عبد المنعم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 84). و تبنت مجموعة العشرين G20 محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية المالية، كما حدد البنك الدولي هدفا طموحا يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم (عبد المنعم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 95). كذلك يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية، كذلك يؤثر الشمول المالي يعزز من الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل امرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي المالي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. (عبد المنعم، هـ، زايدي، ك، 2017، صفحة 97).

وتبعاً لذلك يمكننا القول بأن مدى تطبيق الشمول المالي يعد مؤشراً هاماً على درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول حيث يعكس مدى قدرة الدولة على توفير الوصول العادل والشامل للخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع وتشير البيانات إلى أن بعض الدول قد تمكنت من تحقيق نسب شمول مالي مرتفعة تصل إلى 100 في المائة خاصة فيما يتعلق بنسب الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية مما يعكس



تطور النظام المالي والمصرفي في تلك الدول على سبيل المثال في دول مثل أستراليا وكندا وبعض الدول الأوروبية التي تمكنت من ضمان وصول خدماتها المالية إلى جميع شرائح المجتمع وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام في تلك البلدان (عبدالمعظم، زايدي، ك، 2017، صفحة 98).

هذا التقدم الكبير في دول مثل أستراليا وكندا وأوروبا يعكس نجاح هذه البلدان في تنفيذ سياسات الشمول المالي التي تركز على دمج كافة الفئات في النظام المالي الرسمي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة مثل الحسابات المصرفية، القروض، التأمينات، وخدمات الدفع الإلكتروني، وهو ما يعزز قدرة الأفراد على إدارة أموالهم بشكل أكثر فعالية وأماناً هذا النموذج يمكن أن يكون ملهماً للدول التي لم تحقق بعد نتائج مماثلة حيث يظهر أن تطبيق سياسات الشمول المالي يتطلب بيئة مؤسسية قوية، بنية تحتية تكنولوجية متطورة، وكذلك تشريعات تسهم في تشجيع الابتكار المالي وضمان حماية حقوق المستهلكين. علاوة على ذلك فإن هذا التقدم في الشمول المالي لا يقتصر فقط على الأفراد بل يشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها الاستفادة من الخدمات المالية المختلفة لدعم مشاريعها وتحقيق النمو فالشمول المالي يساعد في تحسين قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى التمويل اللازم مما يعزز من قدرتها على التوسع وتوفير فرص العمل كما يساهم الشمول المالي في الحد من الفجوة بين الفئات الاقتصادية المختلفة من خلال تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية وبالتالي المساهمة في تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع. (أعطيه، صفحة 133)

على المستوى الدولي يعتبر تحقيق الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية للعديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تعتبر هذه المنظمات أن الوصول إلى الخدمات المالية هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

II. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

1. أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي شهد مفهوم الشمول المالي تطوراً ملحوظاً ليشمل أربعة أبعاد أساسية تعكس تحولا في الطريقة التي ينظر بها إلى هذا المفهوم بحيث: (مطر، صفحة 50)

1.1. البعد الأول: يركز على توفير سبل الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات بمختلف أحجامها حيث أصبح من الضروري أن تتيح المؤسسات المالية خدماتها للأفراد والشركات بشكل يسير بحيث تشمل الفئات الأكثر احتياجاً للتمويل سواء للأغراض الشخصية أو الاستثمارية ولا تقتصر فقط على فئات معينة كما كان يحدث في السابق وهذا يساهم بشكل مباشر في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل اللازم لاستدامة نموها ورفع قدرتها التنافسية في السوق من خلال القروض التي تتيح لها التوسع والنمو.

2.1. البعد الثاني: فهو يتعلق بتطبيق القواعد التنظيمية والإشراف المالي على المؤسسات المالية حيث أن توفر هذه القواعد يعني ضمان تنظيم التعاملات المالية داخل السوق بصورة تحافظ على استقرار النظام المالي وتكفل توفير حماية



للمستهلكين وبالتالي فإن تعزيز القوانين التنظيمية وزيادة شفافيتها يسهم في زيادة ثقة الأفراد في التعامل مع القطاع المصرفي.

3.1. البعد الثالث: حيث أن الاستدامة المالية للمؤسسات تعتبر ركيزة أساسية في مفهوم الشمول المالي بحيث لا تقتصر الخدمات المالية على فترة زمنية معينة بل يجب أن تكون هذه الخدمات مستدامة ومتاحة للأفراد على المدى البعيد بما يضمن استمرار النظام المالي في تقديم الخدمات لأكثر عدد من المستفيدين دون التأثير على قدرة المؤسسات المالية على الاستمرار والنمو بما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

4.1. البعد الرابع: فهو يتعلق بتعزيز التنافسية بين مزودي الخدمات المالية حيث أن التنافس بين البنوك والمؤسسات المالية يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة خياراتهم مما يؤدي إلى خفض التكاليف وجعل هذه الخدمات أكثر ملائمة وقدرة على تلبية احتياجات مختلف الفئات في بدايات نشوء مفهوم الشمول المالي كان التركيز بشكل رئيسي على المؤشرات الأساسية التي تدل على مدى وصول الفئات الأقل دخلاً إلى الخدمات المالية مثل عدد الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية أو يستخدمون أجهزة الصراف الآلي إضافة إلى حجم الودائع والقروض الممنوحة للأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة وهو ما كان يعد بمثابة قياس أولي لمستوى الشمول المالي ولكن مع تطور هذا المفهوم وامتداد رقعة الاهتمام به توسعت هذه المؤشرات لتشمل جوانب أخرى مثل حجم الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والمبادرات المصرفية الخاصة بالفئات المحرومة من الخدمات المالية وفي الوقت الذي كانت فيه بعض الدراسات تشير إلى أن نسبة الشمول المالي في بعض الدول المتقدمة قد وصلت إلى ما يقارب 100% من حيث عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية فإن الدول النامية كانت تواجه تحديات أكبر للوصول إلى نفس النسبة نتيجة لعدة عوامل أبرزها ضعف البنية التحتية وغياب القوانين المنظمة التي تضمن وصول الخدمات المالية إلى الفئات المستهدفة بشكل شامل وفعال. (بوزانة، 2021، صفحة 72).

من الواضح أن هذا المؤشر يظل محدوداً لأنه لا يتضمن فئة الأفراد الذين اختاروا استبعاد أنفسهم طوعاً من استخدام الخدمات المالية رغم توافرها أمامهم وإمكانية الوصول إليها ومع تزايد الاهتمام من قبل المنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالي استمر البحث والتطوير بهدف إيجاد مؤشرات أكثر شمولاً وتوافقاً مع الواقع ومن هنا جاءت جهود مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي التي اقترحت عدة شروط أساسية يجب أخذها في الاعتبار عند بناء مؤشرات الشمول المالي هذه الشروط تتضمن ضرورة مراعاة تنوع الفئات المستهدفة بحيث تشمل جميع الأفراد من مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن خلفياتهم المالية وكذلك ضرورة أن تعكس المؤشرات مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية والتمويلية بشكل مرن ومناسب لاحتياجاتهم بما يشمل القروض والتأمينات والمدخرات وبالإضافة إلى ذلك اقترحت مجموعة العمل أن تأخذ المؤشرات بعين الاعتبار تأثير العوامل الجغرافية مثل القرى والأماكن النائية التي قد يكون الوصول فيها إلى الخدمات المالية محدوداً وهذا يعكس ضرورة أن تتسم هذه المؤشرات بالمرونة لتشمل كافة الظروف التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. (بوزانة، 2021، صفحة 72)



2. الشروط الأساسية لبناء مؤشرات الشمول المالي:

1.2. الفائدة والملاءمة: تم التركيز على وضع سياسات وطنية فعالة للشمول المالي من خلال ضمان ملاءمة هذه

السياسات للظروف المحلية ومتطلبات كل دولة على حدة وذلك عبر استخدام مؤشرات قادرة على تقديم معلومات دقيقة تدعم تحقيق الشمول المالي وتحقيق أهدافه في مختلف البلدان.

2.2. التوازن: كان من الضروري الحفاظ على توازن بين جانبي العرض وهو الوصول إلى الخدمات المالية من خلال

توفير القنوات المالية المناسبة والطلب وهو استفادة الأفراد من هذه الخدمات على نحو مستدام حيث أن تفاعل هذين الجانبين بشكل متكامل يعزز الشمول المالي ويضمن استدامته على المدى الطويل.

3.2. البراغمية: في إطار جهود تقليل التكاليف وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة تم الاعتماد على البيانات المتوفرة

والمتاحة لتقليص الجهد المبذول في جمع وتوثيق المعلومات وهو ما يساهم في تعزيز الفاعلية في بناء سياسات الشمول المالي

4.2. المرونة: تم التأكيد على ضرورة احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختبار المؤشرات المستخدمة لقياس

الشمول المالي بحيث تكون المؤشرات مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات المختلفة التي قد تواجه الدول أثناء تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي

5.2. الطموح: في حالة تعذر استخدام المؤشرات الأساسية تم اعتماد مؤشرات بديلة يمكن تطويرها لاحقاً مما يسمح

بالاستجابة للتغيرات المستقبلية في البيانات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة. عمل مجموعة العمل المعنية بالشمول المالي ركز على بعدين رئيسيين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام هذه الخدمات وفي قمة لوس كابوس التي عقدت عام 2012 تبنت مجموعة العشرين توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي التي تدعو إلى دعم جهود جمع بيانات موثوقة حول الشمول المالي على المستويين الدولي والمحلي وأقرت مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تركز على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي سهولة الحصول على الخدمات المالية واستخدام هذه الخدمات وجودة الخدمات المالية. (بوزانة، 2021، صفحة 73)

3. مؤشرات قياس الشمول المالي:

1.3. الوصول إلى الخدمات المالية: يعد من الأبعاد الأساسية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي حيث يشير إلى

قدرة الأفراد سواء كانوا من الأسر أو الشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل ميسر وملائم وهذا البعد ضروري لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها من قبل كافة شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الأكثر حرماناً أو تهميشاً ويشمل قياس هذا البعد العديد من المؤشرات التي تساعد على فهم مدى اتساع شبكة الخدمات المالية في البلد ومدى قدرتها على تغطية الفئات المختلفة على سبيل المثال يمكن قياس عدد نقاط الوصول المالية لكل 10000 بالغ على مستوى الدولة مما يعطي فكرة عن مدى توفر الفروع البنكية أو مراكز خدمات الدفع الإلكتروني كما يعتبر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم² من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى انتشار القنوات المصرفية الإلكترونية وسهولة الوصول إلى الأموال. (الصغير، صفحة 504). بالإضافة إلى ذلك يقاس



الوصول إلى الخدمات المالية من خلال حساب النقود الإلكترونية والذي يعد من وسائل الدفع الحديثة التي تتيح للأفراد إجراء المعاملات المالية بدون الحاجة للتوجه إلى الفروع البنكية وبالتالي يساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية للمناطق النائية أو التي تعاني من ضعف في البنية التحتية البنكية ومن جهة أخرى يعكس الترابط بين نقاط تقديم الخدمة بشكل فعال قدرة النظام المالي على توفير تغطية شاملة مما يتيح للمستخدمين الانتقال بسهولة بين نقاط مختلفة لتلبية احتياجاتهم المالية وأخيراً يشمل البعد نسبة السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية التي تحتوي على نقطة وصول واحدة على الأقل حيث يعتبر هذا المؤشر دليلاً على مدى قدرة النظام المالي على توفير الخدمات الأساسية لكافة المناطق الجغرافية سواء كانت حضرية أو ريفية.

2.3. استخدام الخدمات المالية: يشير إلى كيفية استفادة الأفراد من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية المختلفة ويعتبر هذا البعد مقياساً مهماً لمعرفة مدى تفاعل الأفراد مع النظام المالي الرسمي ومدى قبولهم له يتطلب تحديد مدى استخدام الخدمات المالية جمع البيانات الخاصة بتواتر واستمرارية استخدام هذه الخدمات على مدار فترة زمنية معينة ويشمل هذا قياس عدة مؤشرات تدل على مدى اندماج الأفراد في النظام المالي. (العراقي، ب، والنعمه، س، صفحة 39). ومن أبرز المؤشرات التي تستخدم لقياس استخدام الخدمات المالية نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً منتظماً مثل حسابات الودائع حيث تعد هذه الحسابات من أبرز أدوات الشمول المالي كما تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المصرفية بشكل منتظم كذلك يمكن قياس نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً ائتمانياً منتظماً وهو ما يشير إلى استخدام الأفراد للتمويل عبر القروض المصرفية وهو ما يعكس تحسن مستوى الوصول إلى الائتمان في السوق المالية. (العراقي، صفحة 42)

أحد المؤشرات الهامة أيضاً هو عدد المعاملات المالية التي تتم عبر الهواتف المحمولة وهذا يدل على مدى تزايد استخدام الخدمات الرقمية في تنفيذ المعاملات المالية ويعتبر هذا المؤشر دليلاً على تطور التقنيات المالية واستخدامها على نطاق واسع في تسهيل التعاملات المالية اليومية لدى الأفراد. (العراقي، صفحة 45)

3.3. جودة الخدمات المالية: إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعد من التحديات الكبرى التي تواجه القطاع المالي حيث أن تحقيق ذلك يتطلب من المختصين إجراء دراسات دقيقة لقياس مدى فعالية وجودة هذه الخدمات عبر أدوات مقارنة واستناداً إلى بيانات واضحة يمكن أن توجه عملية التحسين المستمر كما أن بعد الجودة في سياق الشمول المالي ليس مفهوماً مباشراً وواضحاً بالنظر إلى تعدد العوامل التي تؤثر عليه مثل تكاليف الخدمات ووعي العملاء بمزاياها وغيرها من المتغيرات التي تشكل التصور العام حول جودة الخدمة. (أعطي، صفحة 67)

من المهم أن نلاحظ تداخل مؤشرات الشمول المالي ومدى تعقيد عملية جمعها وتحديدها نظراً لأنها تتطلب بيانات دقيقة وشاملة تتعلق بأدق التفاصيل الخاصة بتوزيع الوصول إلى الخدمات المالية في مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية فبعض هذه البيانات يصعب قياسها بشكل كمي الأمر الذي يجعل التقييم الكامل للصورة المالية الشمولية أمراً معقداً ومع ذلك فإن البنك الدولي قد قطع خطوات هامة في هذا المجال من خلال تقديم بيانات منهجية دقيقة



عبر ممسوحات إحصائية مدروسة تمثل أكبر شريحة ممكنة من السكان في مختلف البلدان، مما يتيح تصورات واقعية وشاملة حول حالة الشمول المالي على مستوى العالم.

البنك الدولي كان قد أصدر المؤشر العالمي للشمول المالي لأول مرة في سنة 2011 وكان ذلك بناء على مسح شامل يغطي بيانات من مختلف البلدان حول العالم حيث كان مسح عام 2014 يمثل نقلة نوعية باستخدام قاعدة بيانات Global Findex التي شملت 97% من المستفيدين من خدمات مالية حول العالم واستهدفت الفئة العمرية التي تتجاوز 15 سنة من سكان 148 دولة مع استخدام 141 لغة في جمع البيانات. (أعطيه، صفحة 70). هذا المسح لم يكن يقتصر فقط على جمع البيانات حول مدى الوصول إلى الخدمات المالية بل امتد ليشمل معايير فرعية دقيقة تتعلق بالسن والجنس والحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية التي تعكس الفروق بين الفئات المختلفة داخل المجتمع مما ساعد على تقديم صورة أكثر دقة وواقعية حول التوزيع المالي للخدمات في العالم ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات 2014 حوالي 96 متغيراً رئيسياً بالإضافة إلى مؤشرات فرعية متعددة حول الجنس والعمر والموقع الاجتماعي ليصل إجمالي المتغيرات إلى 432 متغيراً في سنة 2014 ومن ثم زادت هذه المتغيرات بشكل كبير في سنة 2017 لتصل إلى حوالي 775 متغيراً في خطوة تهدف إلى تحسين دقة تقييم الشمول المالي على المستوى العالمي. (بوزانة، 2021، صفحة 16).

III. واقع الشمول المالي في الوطن العربي:

رغم التقدم الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في العديد من الدول العربية بفضل الجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبعة لتعزيز هذا المجال إلا أن هذه المؤشرات لا تزال أقل بكثير من المعدلات العالمية وهو ما يعكس التحديات الكبيرة التي ما زالت تواجهها الدول العربية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع شمولها، ومن هنا نستعرض بعض النقاط المهمة لتحليل والكشف عن واقع الشمول المالي في الوطن العربي:

1. تحليل مؤشر امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية للأفراد البالغين:

في سنة 2017 بلغت نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية في الدول العربية حوالي 37% مقارنة بـ 59% من المتوسط العالمي مما يشير إلى فارق كبير بين الدول العربية والعالم بشكل عام. ومن الملاحظ أن هذه النسبة كانت قد بلغت في الدول العربية 30% فقط في سنة 2014 بينما بلغ المتوسط العالمي آنذاك 62% مما يظهر التقدم البطيء نسبياً في تعزيز الشمول المالي في المنطقة. (العراقي، صفحة 29)

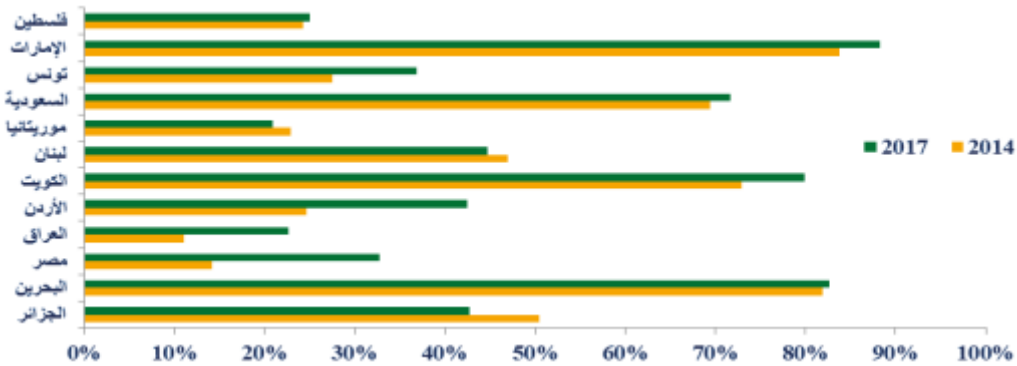
وعلى صعيد التحليل الفردي للدول العربية، تبرز الإمارات العربية المتحدة على رأس القائمة بنسبة بلغت 84% في عام 2017 في حين سجلت البحرين والكويت والسعودية نسباً تصل إلى 83% و80% و72% على التوالي وهو ما يعكس الجهود المستمرة التي تبذلها هذه الدول في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين و في المقابل ذلك نجد أن أدنى نسبة تم تسجيلها كانت في موريتانيا حيث لم تتجاوز نسبة حاملي الحسابات المالية الرسمية 21% في نفس العام مما يعكس الفجوة الكبيرة بين الدول العربية في هذا المجال ويعكس أيضاً



التحديات التي قد تواجه بعض الدول في تحسين مستوى الشمول المالي لدى مواطنيها خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة أو المتأثرة بالصراعات الاقتصادية. (العراقي، 2017، صفحة 30)

إن هذه الأرقام تؤكد أن هناك تقدماً ولكن لا يزال الطريق طويلاً للوصول إلى المستوى المطلوب حيث تظهر الفجوات بين الدول العربية نفسها حيث تساهم الفروق في مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والبنية التحتية المصرفية في تحديد مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

شكل 01: "نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 - 2017"



المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2024)

2. تحليل فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين في الوطن العربي:

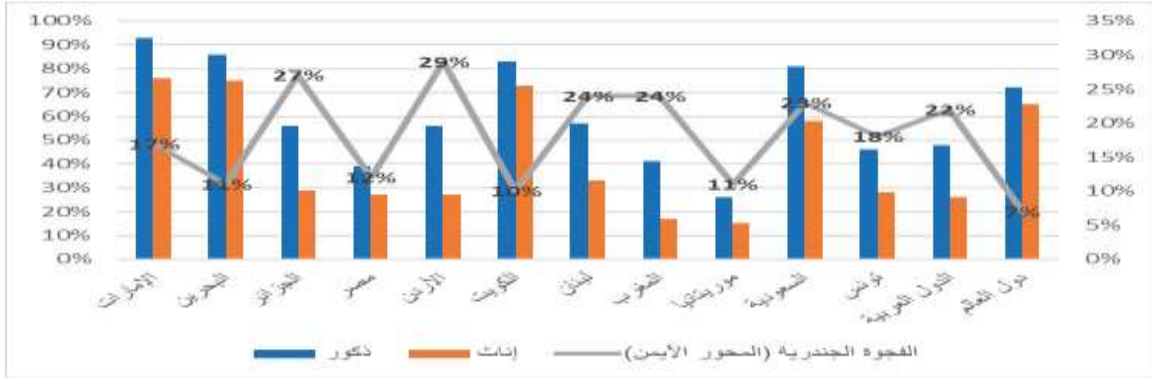
في الفترة الممتدة الى غاية سنة 2017 فقد كانت حوالي 22% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة العالمية التي سجلت فقط 7% في نفس العام على الرغم من أن هذه الفجوة شهدت تقلصاً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه في سنة 2011 حيث كانت تقدر بحوالي 26% إلا أن هذه الفجوة اتسعت مقارنة بسنة 2014 الذي كان قد سجل فيه الفارق حوالي 16% وبذلك نلاحظ أن التفاوت بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية في الدول العربية لا يزال كبيراً حيث يتمتع الذكور بفرص أكبر للوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية مقارنة بالإناث في معظم الدول ففي سنة 2017 كانت نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات بنكية في المؤسسات المالية الرسمية حوالي 48% بينما كانت نسبة الإناث 26% في نفس العام مما يعكس فجوة كبيرة بين الجنسين على الرغم من التحسن الذي شهدته نسبة الإناث مقارنة بسنة 2014 حيث كانت نسبة الذكور 38% بينما كانت نسبة الإناث 22% وهو ما يعكس تزايد الاهتمام بالشمول المالي في المنطقة ولكن لا تزال الفجوة بين الجنسين موجودة وملحوظة في العديد من الدول. (العراقي، 2017، صفحة 32)

وفيما يخص الدول العربية فقد سجلت الأردن أعلى فجوة في النفاذ للتمويل بين الجنسين حيث وصلت إلى حوالي 29% وهو ما يشير إلى أن النساء في الأردن يواجهن صعوبة أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مقارنة بالرجال في حين أن البحرين وموريتانيا سجلتا أقل فجوة بين الجنسين حيث كانت حوالي 11% في كل منهما



وعلى الرغم من تساوي الفجوة بين الجنسين في هذين البلدين إلا أن هناك فارقا كبيرا في نسب حاملي الحسابات المالية الرسمية بين الذكور والإناث ففي البحرين كانت النسب أعلى بكثير مقارنة بموريتانيا حيث أن الذكور في البحرين يمثلون نسبة أكبر بشكل ملحوظ من الإناث في حين أن في موريتانيا هناك فجوة أقل لكن النسب بشكل عام كانت ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى وبالتالي هذا يشير إلى أن البحرين قد حققت تقدما أكبر في مجال الشمول المالي للإناث مقارنة بموريتانيا بالرغم من تساوي الفجوة بين الجنسين، وهذا ما يلخصه الشكل الموالي:

شكل رقم 02: "الفجوة بين الجنسين في الوطن العربي مقارنة مع دول العالم في عام 2017"



المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2024)

2. تحليل تطور امتلاك الإناث لحسابات بنكية في الوطن العربي:

يمكن ملاحظة من خلال الشكل رقم 03 تباين كبير بين هذه الدول حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة بنسبة 76% في سنة 2017 ما يعكس تقدما كبيرا في توسيع نطاق الشمول المالي للإناث في هذه الدولة تلتها البحرين بنسبة 75% مما يعكس أيضا تقدما ملحوظا في تحسين وصول النساء إلى الخدمات المالية بينما كانت موريتانيا في المرتبة الأخيرة بنسبة 15% مما يدل على وجود فجوة كبيرة في إمكانية وصول الإناث إلى الخدمات المالية مقارنة بالذكور في هذا البلد.

أما بالنسبة لمؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية فيلاحظ أن هناك تحسنا واضحا إلا أن النسبة لا تزال دون المطلوب في بعض المجالات مثل الادخار حيث أن نسبة المواطنين الذين يودعون مدخراتهم في المؤسسات المالية الرسمية لا تزال ضعيفة رغم تحسنها حيث ارتفعت من 8% في سنة 2014 إلى 15% في سنة 2017 إلا أن هذه النسبة تبقى أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 29% في نفس العام ويظهر ذلك الحاجة المستمرة لتعزيز جهود التوعية المالية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للعمل على تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وتحفيزهم على وضع مدخراتهم في المؤسسات المالية الرسمية بدلا من الادخار في شكل غير رسمي. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 37).

شكل رقم 03: "نسبة المواطنين المدخزين في الوطن العربي خلال الفترة 2014-2017"



المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2024)

3. تحليل مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:

بالاستعانة بالشكل رقم 04 يمكن القول أنه يوجد تحسناً طفيفاً بين سنتي 2014 و 2017 حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية عبر الحسابات المصرفية الرسمية أو الهواتف المحمولة من 43 % و 5 % على التوالي في سنة 2014 إلى 47 % و 8 % في سنة 2017 وهذا التغيير يعكس بعض التقدم في اعتماد الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية مع بقاء التحديات في زيادة مستوى الشمول المالي الرقمي وزيادة الاعتماد على الدفع الرقمي بالرغم من هذا التحسن الطفيف فقد انخفضت أيضاً نسبة المواطنين الذين يجرون المدفوعات النقدية من 52 % في سنة 2014 إلى 45 % في سنة 2017 مما يدل على أن التحول نحو وسائل الدفع الرقمية بدأ يكتسب زخماً بشكل تدريجي إلا أن الفجوة بين النسب ما زالت تظهر الحاجة المستمرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز استخدامها بشكل أوسع وذلك من خلال تحسين البنية التحتية التكنولوجية وزيادة الوعي الثقافي باستخدام هذه الخدمات في الحياة اليومية هذا التحول التدريجي في سلوك المدفوعات يعكس أهمية تعزيز استراتيجيات التحول الرقمي في القطاعات المالية والتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تسهيل الوصول إلى هذه الخدمات وزيادة الاستفادة منها. (العراقي، 2017، صفحة 40).

شكل رقم 04: "قنوات التحويلات ودفع الفواتير في الوطن العربي خلال الفترة 2014-2017"



المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2024)

واعتماداً على الشكل رقم 05 يمكن القول أن عملية إجراء التحويلات المتعلقة باستلام الأجور والتحويلات الحكومية ودفع الفواتير وإرسال واستلام الحوالات المحلية شهدت تحسناً ملحوظاً بين الفترة الممتدة من سنة 2014 و



الى سنة 2017 حيث لوحظ زيادة في استخدام قنوات الدفع عبر الهاتف المحمول والحسابات المصرفية الرسمية في هذه المعاملات المالية مقارنة بما كانت عليه الأرقام في سنة 2014 فقد أصبح من الواضح أن العديد من الأفراد بدأوا يفضلون استخدام هذه الوسائل الرقمية أكثر من الطرق التقليدية مثل الدفع النقدي حيث ارتفعت نسبة الأشخاص الذين استخدموا هذه القنوات بشكل ملحوظ في سنة 2017 بالمقارنة مع الأعوام السابقة مما يعكس التقدم الكبير الذي تحقق في مجال الشمول المالي في الدول العربية ولكن من ناحية أخرى شهدت المعاملات النقدية تراجعاً واضحاً حيث أصبحت تقتصر بشكل أكبر على الفئات التي لا تزال تفضل التعاملات النقدية لأسباب قد تتعلق بالوعي المالي أو نقص في الثقة في النظام المالي الرقمي ومع هذا التراجع في استخدام الدفع النقدي يظهر بشكل جلي دور القنوات الأخرى مثل الحسابات المصرفية والهاتف المحمول التي أظهرت فعالية كبيرة في تيسير المدفوعات للأفراد وهذا التغير يبرز تأثير الجهود التي تبذلها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز الشمول المالي وتحفيز استخدام الوسائل الرقمية كما يوضح هذا التحول دور هذه المؤسسات في رفع مستوى التنقيف المالي وزيادة الثقة في النظام المالي الرسمي بما يسهم في توجيه المواطنين نحو استخدام الأدوات المالية الحديثة مما يعزز استقرار النظام المالي ويساعد على تسريع التحول الرقمي في جميع جوانب الحياة الاقتصادية. (العراقي، 2017، صفحة 45).

شكل رقم 05: " التحويلات باستخدام الأجور والتحويلات الحكومية لدى الدولة العربية خلال الفترة 2014-2017"



المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2024)

خاتمة:

بعد استعراضنا لمفهوم الشمول المالي وأثره على تعزيز النمو الاقتصادي وواقعه في الدول العربية يمكننا التوصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تبرز التحديات والفرص القائمة في هذا المجال أولاً يتضح أن تحقيق الشمول المالي يتطلب من صناع القرار تبني سياسات مالية تراعي احتياجات الأفراد في مختلف القطاعات بما في ذلك غير المتعاملين مع البنوك ومن خلال التركيز على هذه الفئات يمكن ضمان تحقيق الشمول المالي على نطاق أوسع ثانياً تظل العوامل الاجتماعية والتقاليد المحلية عقبة كبيرة أمام النساء في المنطقة العربية للوصول إلى التمويل مما يستدعي تعزيز الجهود لتغيير هذه الأعراف بما يتماشى مع الممارسات المالية الحديثة ثالثاً رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحسين الشمول المالي إلا أن مؤشرات هذا الشمول لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى



ومن هنا يمكننا وضع بعض التوصيات والمقترحات لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي ونسردّها كالتالي:

- تنوع وتطوير المنتجات المالية ولا شك أن من المهم على صناع القرار والمصارف العربية أن يركزوا على تقديم خدمات مالية مبتكرة وذات تكلفة منخفضة تتناسب مع احتياجات الفئات المستبعدة خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض تتطلب هذه الجهود تصميم منتجات مالية تستهدف الادخار والتأمين ووسائل الدفع مع الابتعاد عن التركيز الأحادي على الإقراض والتمويل ويجب أن تكون هذه المنتجات مرنة وقادرة على تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء على سبيل المثال يمكن تقديم برامج ادخار قصيرة الأجل ومنتجات تأمين منخفضة التكلفة مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي التي تساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية ولذلك ينبغي على الحكومات والبنوك المركزية في الدول العربية أن تعزز تطوير البنية التحتية المالية خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الوصول المحدود للخدمات المالية يشمل ذلك إنشاء مكاتب استعلام ائتماني لتوفير البيانات المالية الدقيقة وحماية حقوق الدائنين وتسهيل أنظمة الضمانات كما يجب تطوير نظم الدفع والتسوية المالية وتعزيز العمليات المصرفية الإلكترونية لتيسير المعاملات المالية الرقمية وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على التعامل مع النظام المالي الرسمي.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة وذلك يتطلب تعزيز الشمول المالي بناء قاعدة بيانات موثوقة تشمل سجلات الائتمان التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ينبغي وضع تشريعات وقوانين تساهم في تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتساهم هذه القواعد في تيسير عملية منح الائتمان وضمان قدرة الأفراد على الوصول إلى التمويل بسهولة مما يساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية حيث إن التكنولوجيا أصبحت من العوامل الأساسية لتعزيز الشمول المالي حيث توفر الخدمات المالية الرقمية وسيلة فعالة لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل ولذلك يجب على الدول العربية التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية لا سيما الدفع عبر الهاتف المحمول الذي أصبح يمثل بديلاً منخفض التكلفة وفعالاً مقارنة بالطرق التقليدية هذا التوجه لا يساعد فقط في تقليل التكاليف بل يساهم أيضاً في زيادة الشفافية وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين مما يعزز الثقة في النظام المالي.

كذلك يمكن القول إن بالرغم من تحسن بعض المؤشرات المالية في الدول العربية مثل زيادة استخدام الهاتف المحمول والحسابات المصرفية في إجراء المدفوعات والتحويلات إلا أن الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى التمويل لا تزال مرتفعة بشكل كبير حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة الإناث في بعض الدول العربية لا تتجاوز 20-30% مقارنة بالذكور يتطلب ذلك استراتيجيات موجهة لدعم مشاركة النساء في النظام المالي سواء من خلال برامج توعية أو تقديم تسهيلات خاصة لدعم المشاريع النسائية.

كما أن هناك تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية في مدى تطور الشمول المالي في حين أن بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في زيادة نسبة الحسابات البنكية الرسمية لا تزال هناك



دول أخرى تعاني من نسب منخفضة بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية لذلك من المهم أن تتبنى كل دولة استراتيجيات محلية تستند إلى واقعها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. وأخيرا يمكن التأكيد على أنه ينبغي على الدول العربية تعزيز التعاون بين المصارف المركزية والمؤسسات المالية لتبادل الخبرات والمعرفة وتحقيق التنسيق بين السياسات المالية الرقمية يمكن أن تساهم هذه الجهود في تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية وتعزيز فعالية الخطط الاستراتيجية، وكذلك تعزيز الابتكار في القطاع المالي يجب على المصارف والبنوك في العالم العربي أن تدفع نحو الابتكار في القطاع المالي لتلبية احتياجات الفئات المحرومة والفقيرة الابتكار في مجال الدفع الرقمي وتسهيلات التمويل يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي.

قائمة المراجع:

- صندوق النقد العربي. (2017). قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- أعطيه، ر. ع. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي.
- الصغير، م. (2022). الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية. مجلة الجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر. 504 ,
- العراقي. (2017). استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية.
- العراقي، ب، والنعمه، س. (2019). المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية. المجلة العراقية للعلوم الادارية.
- بوزانة، أ. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية. 72-73 ,
- خالد محمد، الشرومان. (2019). رسالة ماجستير الشمول المالي و الأداء الاقتصادي جامعة اليرموك الأردن. 50-45
- عادل عبد العزيز، السن. (2020). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. جامعة الدول العربية.
- عبد المنعم، ه، زايدي، ك. (2017). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- قاعدة بيانات البنك الدولي (2024, أكتوبر 05). Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>
- مطر، ن. ح. (2018). الشمول المالي: متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس. النهدين، الأردن.